

(٨٨٧) وعن علي (ع) وأبي جعفر وأبي عبد الله (ص) أنهم قالوا في الرجل يفجر بأُمِّ امرأته أو بأختها أو بأبنتها ، قالوا : لا يحرم عليه ذلك امرأته . ويلزمه ما يلزم الزاني ، والحرام لا يحرم الحلال . قال أبو جعفر (ع) : فإن فجر بامرأة لم يتزوج ابنتها ولا أمها من النسب ، ولا من الرضاة<sup>(١)</sup> .

(٨٨٨) وعن علي (ع) أنه قال في الرجل يزني بالمرأة ثم يُريد أن ينكحها نكاحاً صحيحاً ، قال<sup>(٢)</sup> : فإن تابا فلا بأس بذلك .

(٨٨٩) وعنه (ع) أنه قال : إذا تزوج الرجل المرأة ، فزنت قبل أن يدخل بها فُرق بينهما ، ولا صداق لها ، لأنَّ الحَدَث جاء من قبَلِها ، يعنى بالفرقة إذا كان الزوج أراد ذلك ، فأما إن أقام على نكاحها ، فقد ذكرنا فيما تقدّم ما جاء عن أهل البيت (ص) في نكاح الفواجر .

(٨٩٠) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه سُئل عن المريض يُشفي<sup>(٣)</sup> على الموت فيتزوج المرأة يُريد أن تَرثه ، قال : لا بأس بذلك ، والنكاح جائز إذا عقد على ما يجب .

(٨٩١) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه سُئل عن رجل تزوج أختين أو خمس نسوة في عقدة واحدة ، قال : يثبت نكاح الأخت التي بدأ بأسمها عند العقد ، والأربع من النسوة اللاتي بدأ بأسمائهن ، ويبطل نكاح مَنْ سواهن ، فإن لم يُعَلِّمْ مَنْ بدئ بأسمائهن منهن ، بطل النكاح كله .

(٨٩٢) وعن علي (ع) أنه قضى في امرأة تُوفّي زوجها وهي حُبلى ، وتزوجت قبل أن تمضي الأربعة الأشهر والعشرة ، قال : يُفَرِّق بينهما ولا

---

(١) حش ي - قال . في مختصر المصنف - ومن فجر بامرأة ثم ولدت بعد ذلك بنتاً لم ينبع له أن يتزوج ابنتها لمكان الشبهة . س ، ع ، ي ، ط - الرضاة .

(٢) س مذ « قال » .

(٣) حش ي - أشفى المريض على الهلاك أى أشرف .